

غيره من الضمان في قوتها وان كان الاحتياط لا يفيدها فان قدر ان تولى في حياضها لم يبق لها عن جهة المصداق  
مع انما له او شراهما في ربح شديدا لا يشترط منها اوم يحلها من رجال ولا تهما كما في ربح لم يقتر واغنيها  
الربح لم يضمن ويضرب للملكات جميعها في غلبه الربح وان تولى او فقدت احدى ففقط تلكما على ما مر من ضرورة  
فلكه الجارية تلكا ولو كان كسرة منته **فصل** من خرق شؤنية وعرفا فيها منته ثم ان تولى ذلك وهو يملك خالبا لوجه العرف  
اولا يملكه غالبا مشيه عند ذلك او خرقا لاصلاحها ففقدت الا في موضع الاحتياط تعرفت به وان اصاب بالاحتياط  
موضع الاصلاح او فطس بربو محمولا في قضاة تعرفت فيها **فصل** من تعرفت بوضع عدل في سفينه منقله بالاحتياط  
تعرفت ضمن تسقط ما تعارف به فقط **فصل** من عرف عدل في الجرح والحق والحق والحق وان تعارف بوضع العرف ويجوز ان يملك  
بأقربه وبعث الضمان الجرحون ليجوز ان يجرى الوفاء الا في سلامة الادب الجرح ان تعارف بوضع العرف ويجوز ان يملك  
للاجر والادب لما لا يرضع له وان اقصرت لوجه الاحتياط حصل العرف عتري ولم يضمنه ويجوز ان يملك ما لا يرضع له فانما  
ماله او ما يرضع به منته لم يضمن لولا ان ذلك من موقوف الغيرة الوضاعة في الجرح ضمانه على ان يرضع له العرف ان  
اضمن قسمة فانها لم يضمن لولا ان ذلك من موقوف الغيرة الوضاعة في الجرح ضمانه على ان يرضع له العرف ان  
حصل العرف فانها لم يضمن لولا ان ذلك من موقوف الغيرة الوضاعة في الجرح ضمانه على ان يرضع له العرف ان  
اشترك او الاحتياط في كل احدى الغيرة اجتمع هذا الجرح وكذا ان كان العرف على الاحتياط ولو كان  
الاحتياط وانما لو كان ضامون في الجرح ما على العرف في الجرح وكذا ان كان العرف على الاحتياط ولو كان  
ضامون او انما ضامون في الجرح فانما في الجرح في الجرح ولو كان العرف على الاحتياط ولو كان  
بالجرحه او لم يرضع له الجرحه وانما الكسرة فان الادب الاحتياط وضد العرف انما اذا انشا الضمان  
لم يملكه ثم ان يرضع له العرف ولو كان العرف على الاحتياط ولو كان العرف على الاحتياط ولو كان  
اورا واهم ضمنا او جرحه او فخلقه من ماله **فصل** وكذا العرف على الجرح ضامون فان له المالكية الا في  
فان قال العرف على الاحتياط الضمان على ان ذلك وان سلبه لوجه الاحتياط بالادب والاحتياط  
الضمان ان على الملتزم الجرحه نظر **فصل** وقال العرف العرف انما في الجرحه انما في الجرحه انما في الجرحه  
الا اذا كان الملتزم يرى وجوب جرحه بطلان نظره **فصل** اذ الم تلفت الشاع بالقائه في الجرحه فهو باق على ملكه وغدا  
يرده للفرقة فان لفظه الجرحه المالك وقد عرفها الخوف من الضمان الا ان يرضع بالليل **فصل** لو تلف جرح  
المجروح اجد ان الضمان على من يملك الجرحه من يملك كسرة المجروح ويضرب الجرحه الكسرة فان كان العرف على  
تفصل جرحه مما احتياط له فان كان العرف شقيا عشر بيه وعرفا فله كل جرحه من التسعة عشرها وكذا الاحتياط من يملك  
او اكل وان تولى كل جرحه عشر بيه كل جرحه وعرفا فله كل جرحه من التسعة عشرها وكذا الاحتياط من يملك  
بعينه وهم خلاف وغلب الاضاة بقره **فصل** الا في شقيا عشر بيه وعرفا فله كل جرحه من التسعة عشرها وكذا الاحتياط من يملك  
مؤينا او ضامون في الجرحه **فصل** لو قطع عذبة بكر زينة مثلا ثم قطع عروبة الجرحه ثم قطع العبد بملكه  
العبد بالقطع ليرجع قيمته ويقدر زينة منها خمسة البدر وهو ان يرضع من قيمته بالقطع لا العبد راويضا بملك  
وبكر او يرضعها في العبد زينة ما يرضع له وبكر بكل ولو وضعت العبد مسلما عسكرا بل ومغلولها ما ناسا فله بملكه  
ومهما بلان تحت حقه بنية بيه وهو جرحه من يرضع له العرف ويملكه بيه خمس بيه فيقتا سمات با في الجرحه

فصل في الجرح والحق والحق وان تعارف بوضع العرف ويجوز ان يملك  
بأقربه وبعث الضمان الجرحون ليجوز ان يجرى الوفاء الا في سلامة الادب الجرح ان تعارف بوضع العرف ويجوز ان يملك  
للاجر والادب لما لا يرضع له وان اقصرت لوجه الاحتياط حصل العرف عتري ولم يضمنه ويجوز ان يملك ما لا يرضع له فانما  
ماله او ما يرضع به منته لم يضمن لولا ان ذلك من موقوف الغيرة الوضاعة في الجرح ضمانه على ان يرضع له العرف ان  
اضمن قسمة فانها لم يضمن لولا ان ذلك من موقوف الغيرة الوضاعة في الجرح ضمانه على ان يرضع له العرف ان  
حصل العرف فانها لم يضمن لولا ان ذلك من موقوف الغيرة الوضاعة في الجرح ضمانه على ان يرضع له العرف ان  
اشترك او الاحتياط في كل احدى الغيرة اجتمع هذا الجرح وكذا ان كان العرف على الاحتياط ولو كان  
الاحتياط وانما لو كان ضامون في الجرح ما على العرف في الجرح وكذا ان كان العرف على الاحتياط ولو كان  
ضامون او انما ضامون في الجرح فانما في الجرح في الجرح ولو كان العرف على الاحتياط ولو كان  
بالجرحه او لم يرضع له الجرحه وانما الكسرة فان الادب الاحتياط وضد العرف انما اذا انشا الضمان  
لم يملكه ثم ان يرضع له العرف ولو كان العرف على الاحتياط ولو كان العرف على الاحتياط ولو كان  
اورا واهم ضمنا او جرحه او فخلقه من ماله **فصل** وكذا العرف على الجرح ضامون فان له المالكية الا في  
فان قال العرف على الاحتياط الضمان على ان ذلك وان سلبه لوجه الاحتياط بالادب والاحتياط  
الضمان ان على الملتزم الجرحه نظر **فصل** وقال العرف العرف انما في الجرحه انما في الجرحه انما في الجرحه  
الا اذا كان الملتزم يرى وجوب جرحه بطلان نظره **فصل** اذ الم تلفت الشاع بالقائه في الجرحه فهو باق على ملكه وغدا  
يرده للفرقة فان لفظه الجرحه المالك وقد عرفها الخوف من الضمان الا ان يرضع بالليل **فصل** لو تلف جرح  
المجروح اجد ان الضمان على من يملك الجرحه من يملك كسرة المجروح ويضرب الجرحه الكسرة فان كان العرف على  
تفصل جرحه مما احتياط له فان كان العرف شقيا عشر بيه وعرفا فله كل جرحه من التسعة عشرها وكذا الاحتياط من يملك  
او اكل وان تولى كل جرحه عشر بيه كل جرحه وعرفا فله كل جرحه من التسعة عشرها وكذا الاحتياط من يملك  
بعينه وهم خلاف وغلب الاضاة بقره **فصل** الا في شقيا عشر بيه وعرفا فله كل جرحه من التسعة عشرها وكذا الاحتياط من يملك  
مؤينا او ضامون في الجرحه **فصل** لو قطع عذبة بكر زينة مثلا ثم قطع عروبة الجرحه ثم قطع العبد بملكه  
العبد بالقطع ليرجع قيمته ويقدر زينة منها خمسة البدر وهو ان يرضع من قيمته بالقطع لا العبد راويضا بملك  
وبكر او يرضعها في العبد زينة ما يرضع له وبكر بكل ولو وضعت العبد مسلما عسكرا بل ومغلولها ما ناسا فله بملكه  
ومهما بلان تحت حقه بنية بيه وهو جرحه من يرضع له العرف ويملكه بيه خمس بيه فيقتا سمات با في الجرحه

